EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyption Observatory for Journalism and Media

أزمة التحرير

تفاصيل 100 يوم من الاعتصام

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الحريات الإعلامية

إعداد

محمد صلاح

مسؤول برنامج الحريات الإعلامية بالمؤسسة

تحرير

محمد عبد الرحمن

مدير وحدة البحوث والدراسات بالمؤسسة

مراجعة

إسلام محمد

المسؤول الإعلامي

تصميم

إبراهيم صقر

محتويات

تمهيد

المنهجية.

أولًا: أحداث الاعتصام ومطالب الصحفيين.

ثانيًا: قيادة الاعتصام.

ثالثًا: موقف نقابة الصحفيين من الاعتصام.

رابعًا: موقف إدارة «التحرير» من الاعتصام.

خاتمة.

تمهيد

بعد الخامس والعشرين من يناير عام 2011, شهد المجال العام انفراجة حقيقية على مستوى ارتفاع سقف حرية الرأي والتعبير بشكل عام والحريات الإعلامية بشكل خاص, وهو ما أسفر عن صدور عدد كبير من المؤسسات الصحفية المختلفة في عدد من المحافظات, كان من ضمنها تأسيس جريدة التحرير عام 2011 برئاسة الكاتب الصحفي، إبراهيم عيسى. وفي مايو 2013 أعاد رجل الأعمال أكمل قرطام تأسيسها, وتحولت من الإصدار اليومي إلى الأسبوعي، وفي أواخر العام 2014 ظهر الموقع الالكتروني الخاص بالجريدة في نسخة جديدة.

وفي أغسطس من العام 2015, أعلنت الجريدة عن إيقاف النسخة الورقية والاكتفاء بالموقع الإلكتروني، وهو ما تسبب في أزمة بين الصحفيين وإدارة الجريدة, ووجهت نقابة الصحفيين إنذارًا لمالكها من ''المماطلة أو التحايل في رد حقوق عاملين بها''، وطالبتها بـ"الالتزام بالعقود الموقعة مع مراسلي المحافظات, ووقف أي محاولات للضغط عليهم من أجل تغيير العقود الموقعة معهم".

وفي يوم الأحد الموافق 23 يونيو 2019, أعلنت إدارة ''التحرير'' عن نيتها إغلاق الجريدة بشكل كامل بنسختيها الورقية والإلكترونية بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها كأحد نتائج حجب الموقع الالكتروني للجريدة. وأعلنت عن نيتها الوفاء بجميع الالتزامات تجاه العاملين لمدة شهرين من تاريخ الإعلان.

وفي الحادي عشر من سبتمبر من العام 2019, فوجئ الصحفيون بقرار من إدارة الجريدة بتخفيض رواتب جميع العاملين إلى الحد التأميني 900 جنيه, والعمل بالحد الأقصى لساعات العمل وهو 8 ساعات يوميًا لمدة 6 أيام في الأسبوع. وهو ما رفضه عدد من الصحفيين وأعلنوا عن اعتصامهم في مقر الجريدة حتى إلغاء هذا القرار.

المنهجية.

اعتمد التقرير على ما تم رصده وتوثيقه بشكل مباشر من أخبار وبيانات ومعلومات من قبل وحدة الرصد والتوثيق، بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بالإضافة إلى ما تم نشره في وسائل الإعلام المختلفة، فيما يخص موضوع التقرير، وكذلك الاعتماد على الصفحة الرسمية لمعتصمى التحرير على موقع وسائل التواصل الاجتماعي "فيسبوك".

أولًا: أحداث الاعتصام ومطالب الصحفيين.

في يوم الأربعاء الموافق الحادي عشر من سبتمبر 2019، أعلن العشرات من الصحفيين العاملين بجريدة التحرير الدخول في اعتصام مفتوح ضد قرارات المهندس أكمل قرطام، رئيس مجلس الإدارة ومالك الجريدة، المتمثلة في خفض رواتب الصحفيين العاملين في الجريدة إلى الحد التأميني 900 جنيه، والعمل بالحد الأقصى لساعات العمل وهو 8 ساعات يومياً لمدة 6 أيام في الأسبوع(1).

الاعتصام الحالي الذي دخل يومه المائة، مر بعدد من المنعطفات، بدأت بحالة من التضامن الواسع بين جموع الصحفيين، حين قام عدد من الصحفيين الناشطين من شتي المؤسسات الصحفية والمدافعين عن حقوق الإنسان بعدد من الزيارات الدورية التضامنية إلى مقر الاعتصام،(2) مرورًا بموقف نقابة الصحفيين الداعم للاعتصام ومطالب المعتصمين، نهاية بإعلان المعتصمون عن مخاطبتهم العديد من الجهات الرسمية في الدولة، منها مجلس النواب، الذي أرسلوا إليه خطابًا يحوي تفاصيل الأزمة ومطالب المعتصمين، على أمل تدخل المجلس لحل الأزمة(3).

وحتى كتابة هذه السطور، في يوم الخميس، الموافق 19 ديسمبر 2019، يستمر الصحفيون في الاعتصام دون الوصول إلى قرار مُرضي لهم، وهو ما يمد في عمر الأزمة التي لا تبدو أنها ستنتهي قريبًا، على الرغم من ظهور بصيص من الأمل يوم الجمعة الموافق 20 سبتمبر 2019، حين توسط نقيب الصحفيين ضياء رشوان لحل الأزمة، وأعلن عقد جلسة تفاوض بين ممثلي المعتصمين وإدارة الجريدة داخل مقر النقابة يوم الأحد الموافق 21 سبتمبر، بحضور ممثلين من جانب النقابة. ولكن على عكس المسار، انطفأ سريعًا بصيص الأمل تجاهلت إدارة الجريدة دعوى النقابة، وقام مالكها بإرسال مجموعة من الحرس الشخصي ''5 بودي جارد" للاعتداء على الاعتصام وتحطيم اللافتات، أتبعها بقرار فصل لعدد من الصحفيين والعاملين بالجريدة على خلفية تضامنهم مع الاعتصام(4).

1- صحفيو ''التحرير" يدخلون في اعتصام مفتوح، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام،، 11 سبتمبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019، متاح على الرابط انظر أيضًا ميسون أبو الحسن، في يومهم الرابع للاعتصام.. صحفيو ''التحرير" يهددون أكمل قرطام بالتصعيد، بوابة الفجر، 14 سبتمبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

2- تطورات أزمة صحفيي ''التحرير"، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 15 سبتمبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

3- محمد السيد، صحفيو جريدة التحرير يخاطبون البرلمان بشأن تجاوزات أكمل قرطام، اليوم السابع، 7 أكتوبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

4- اقتحام مقر اعتصام صحفيي التحرير، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 21 سبتمبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

وفيما يخص مطالب الصحفيين؛ بدأ الاعتصام على خلفية القرار المشار إليه أعلاه, ولكن بمرور الوقت اتسعت لتشمل عدد من المطالب يمكن تلخيصها فيما يلي(5).

- إلغاء قرار تخفيض الرواتب إلى الحد التأميني.
- تعيين الزملاء غير المعينين.
- تطبيق الحد الأدنى للأجور.
- تطبيق الزيادات السنوية والترقيات.
- عودة الصحفيين المفصولين لممارسة عملهم بشكل طبيعي.
- إلغاء قرارات وقف الصحفيين عن العمل.
- إقالة الصحفي أسامة خليل ناشر الجريدة, والصحفي محمد فوزي, رئيس تحرير الجريدة.

بشكل عام؛ وعند النظر إلى أحداث الاعتصام, يجب الإشارة إلى عدد من الومضات الهامة في الاعتصام ومن أبرزها:

• مطالب الصحفيين المعتصمين؛ التي تحولت واتسعت وتقاطعت مع عدد القضايا, فأصبحت القضية أكبر من مجرد فصل صحفيين من الجريدة أو تخفيض رواتبهم, بل امتدت إلى تطبيق الحد الأدنى للأجور, وتطبيق الزيادات السنوية والترقيات, وهو أمر هام كونه أحد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى الصحفيين بشكل عام في عدد من المؤسسات إلى الحصول عليها.
ويتضح جليًا أن تلك المطالب تلامست مع عدد من الادعاءات بوجود قضايا ''فساد وتلاعب'' يديرها الناشر أسامة خليل, وبعض من قيادات الجريدة, وخصوصًا تلك الادعاءات الخاصة ''بالتربح وإهدار أموال الجريدة''، على حسب حديث المعتصمين,(6) وربما إذا استطاع الصحفيون فرض مطالبهم, وتكلل هذا الاعتصام بالنجاح, قد يكون ذلك شرارة تشعل أفكار الصحفيين بشكل عام وتحفزهم للضغط على الحصول على تلك الحقوق المشروعة.

• شملت أحداث الاعتصام عدد من الأنشطة الثقافية والاجتماعية, مثل قيام الصحفيين بإعداد الأطعمة والمشروبات دائمًا مجتمعين, وكذلك قيامهم بإطلاق ''منتدى معتصمي التحرير'' الذي يستضيف شخصيات عامة سواء على الصعيد الصحفي أو الساحة السياسية, لمناقشة قضايا الشأن الصحفي في مصر والمشكلات التي يتعرض لها الصحفيين, وبدأت أولى الفعاليات باستضافة الكاتب الصحفي جمال فهمي, عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان, ووكيل نقابة الصحفيين الأسبق, وناقش المنتدى ظاهرة الفصل التعسفي والأوضاع المالية والمعيشية للصحفيين, كما ناقش المنتدى العلاقة بين رأس المال والصحافة(7).

وكذلك قيام المعتصمين بإطلاق الدعوات التضامنية إلى زملائهم في جميع المؤسسات, وتنظيم فعاليات تضامنية تقوم فيها باستقبال الصحفيين المتضامنين والنقاش معهم على أحداث الاعتصام ومطالبهم.(8) ومن شأن تلك الفعاليات الثقافية والاجتماعية أن تكسر حالة الملل التي قد يشوب الاعتصام, وكذلك تضيف مزيدًا من النشاط والحيوية إلى المعتصمين, بالإضافة إلى قدرتها على خلق روابط قوية بين المعتصمين أنفسهم, وبين المعتصمين وزملائهم الصحفيون, وتقوم بمد عمر الاعتصام وتبقيه متماسكاً وقوياً لأطول فترة ممكنة.

5- المرجع السابق ذاته
6- المرجع السابق ذاته
7- ميسون أبو الحسن, اليوم.. انطلاق ''منتدى معتصمي التحرير'' بحضور جمال فهمي, بوابة الفجر, آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019, متاح على الرابط
8- ميسون أبو الحسن, يوم تضامني لصحفيي التحرير الأربعاء المقبل, بوابة الفجر, 26 أكتوبر 2019, آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

ثانيًا: قيادة الاعتصام.

بدأ اعتصام جريدة التحرير بشكل جماعي عبر تكاتف الصحفيين المعترضين على القرار، وهو ما انعكس جليًا على قيادة الاعتصام، التي خرجت من قلبه عن طريق لجنة جماعية معلنة معنية بالتفاوض مع مالك الجريدة وجميع الجهات المعنية وذلك بعد الرجوع إلى الصحفيين المعتصمين المفوضين لهم، واستقر المعتصمين على تفويض كل من الصحفيين: يوسف شعبان، وناصر عبد الحميد، وصديق العيسوي، وأسماء فتحي، كأعضاء لتلك اللجنة(9).

وخلال أحداث الاعتصام، تم بلورة لجنة نقابية تابعة للنقابة العامة للعاملين بالصحافة والإعلام والثقافة والآثار، تهدف إلى تمثيل الصحفيين بشكل قانوني وتتولى الدفاع عن حقوق الصحفيين العاملين بجريدة التحرير، وتشكلت اللجنة النقابية من الصحفيين(10):

- يوسف شعبان، رئيس اللجنة.
- صديق عيسوي، نائباً لرئيس اللجنة.
- أسماء فتحي، أمين عام الجنة.
- حامد دويدار، أمين الصندوق.
- محمد الأشموني، الأمين العام المساعد.
- محمد عودة، أمين الصندوق المساعد.
- وعضوية كلًا من: خالد طنطاوي، وأحمد سليمان، وصابر إبراهيم.

9- الصفحة الرسمية المتحدثة باسم معتصمي التحرير على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، منشور موثق لدى المرصد المصري للصحافة والإعلام، متاح على الرابط

10- المرجع السابق ذاته

ثالثًا: موقف إدارة "التحرير" من الاعتصام.

منذ إعلان مجلس الإدارة عن القرار الذي تسبب في الاعتصام، لم يُظهر أي تعاون أو بوادر حسن نية لحل الأزمة الراهنة، وتعامل معها باستخدام عدد من السياسات التصعيدية، بداية من سياسة التجاهل التي ظهرت في تجاهل الاعتصام وتجاهل مطالب المعتصمين، وتجاهل دعوى نقابة الصحفيين وتوسطها لحل الأزمة. مرورًا باستخدام سياسة الترصد والمنع من العمل عندما ترصدت الإدارة بالصحفيين المتضامنين مع زملائهم واستغنت عن عدد من غير المعينين منهم، ورفعت بصماتهم، وفصلت عاملين بالأرشيف عقابًا على موقفهم التضامني مع زملائهم المعتصمين.(11) بالإضافة إلى مخاطبة الإدارة لمكتب القوى العاملة لاتخاذ قرار بفصل 16 صحفيًا من المعتصمين بالجريدة بحجة أن اعتصام الصحفيين غير قانوني، حسب تصريح محامي الجريدة، سمير الباجوري.(12)(13).

كما قامت إدارة "التحرير" في 12 أكتوبر 2019، بإغلاق الحسابات الخاصة بالعمل التي يستخدمها الصحفيين لأداء عملهم بالجريدة، وقامت في الخامس من نوفمبر 2019، بنقل عدد من أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالصحفيين المعتصمين من مقر الجريدة إلى مكان مجهول(14).

واستمرارًا لخطوات التصعيد؛ استخدمت إدارة "التحرير" سياسة التخويف والترهيب حين قامت في الحادي والعشرين من سبتمبر 2019 بإرسال مجموعة من "الحرس الشخصي" بقيادة مدير إدارة الموارد البشرية بالجريدة، بغرض تحطيم لافتات وبنرات الاعتصام، وترهيب الصحفيين وتحذيرهم من تعليق أي لافتات أخرى(15).

وفي نفس السياق؛ قام الناشر أسامة خليل، باستخدام سياسة التهديد والتسويف حين قام بوضع المعتصمين بين خيارين؛ إما التوقيع على بيان يؤكد أن الإدارة تعمل بشكل جيد وأنهم يحصلون على كل مستحقاتهم في مقابل الفصل الفوري حال رفض التوقيع. وفي 22 أكتوبر 2019 قام الناشر "أسامة خليل" بنشر هذا البيان وحمل 47 توقيعًا من العاملين بالمؤسسة البالغ عددهم 150 صحفيًا وعاملًا بالمؤسسة على حسب الصفحة الرسمية للمعتصمين بجريدة التحرير(16).

11- تصاعد أزمة "التحرير" .. فصل صحفيين وعاملين بالجريدة، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 1 أكتوبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

12- بيان منشور على الصفحة الرسمية المتحدثة باسم معتصمي التحرير على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، منشور موثق لدى المرصد المصري للصحافة والإعلام، متاح على الرابط

13- صحفيو التحرير يعلنون تورط محامي أكمل قرطام في وقائع فصل وتنكيل بالمعتصمين، صحيفة البدع، آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

14- بعد اجتماع مجلس النقابة..تصعيد جديد من إدارة جريدة التحرير، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 13 أكتوبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

15- اقتحام مقر اعتصام صحفيي التحرير، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 21 سبتمبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

15- الصفحة الرسمية المتحدثة باسم معتصمي التحرير على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، منشور موثق لدى المرصد المصري للصحافة والإعلام، متاح على الرابط

1. رفع بصمات عدد من الصحفيين غير المعينين بالجريدة عقابًا على تضامنهم مع زملائهم المعتصمين

2. قيام الإدارة بإرسال مجموعة من البلطجية بقيادة مدير إدارة الموارد البشرية بالجريدة، بغرض تحطيم لافتات وبنرات الاعتصام وترهيب الصحفيين وتحذيرهم من تعليق أي لافتات أخرى

3. تجاهل دعوة نقابة الصحفيين وتوسطها لحل الأزمة

4. فصلت صحفيين وعاملين بالأرشيف عقابًا على موقفهم التضامني مع زملائهم المعتصمين

5. مخاطبة مكتب القوى العاملة لفصل 16 صحفيًا من المعتصمين بالجريدة بحجة أن الاعتصام غير قانوني

6. إغلاق الحسابات الخاصة بالعمل والتي يستخدمها الصحفيون لأداء عملهم بالجريدة

7. قيام الناشر أسامة خليل بتهديد المعتصمين ووضعهم بين خيارين إما التوقيع على بيان يؤكد أن الإدارة جيدة وأنهم يحصلون على كل مستحقاتهم أو الفصل الفوري

8. نقل عدد من أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالصحفيين المعتصمين من مقر الجريدة إلى مكان مجهول

رابعًا: موقف نقابة الصحفيين من الاعتصام.

منذ الأيام الأولى للأزمة؛ وتحديدًا في اليوم الرابع للاعتصام, قامت النقابة بالوقوف بجانب الصحفيين وأعلنت تضامنها معهم؛ عن طريق المستوى الفردي حيث قام عدد من أعضاء المجلس بزيارة مقر الاعتصام وإعلان تضامنهم مع المعتصمين, بالتوازي مع الوقف الرسمي, لنقابة الصحفيين الذي أعلنه نقيب الصحفيين, الذي أعلن دعمه وتضامنه الكامل للصحفيين, وقال ''ضياء رشوان'' في تصريحات صحفية لبوابة الفجر الإخبارية, إن النقابة ستتفاوض بقوة من أجل حصول الصحفيين على حقوقهم(17).

وفي يوم الأحد الموافق الخامس عشر من سبتمبر 2019, وهو اليوم الخامس للاعتصام, تقدم 8 أعضاء من مجلس نقابة الصحفيين, بطلب لنقيب الصحفيين, لعقد اجتماع طارئ للمجلس, وذلك لمناقشة الأزمة, وتقدم بتلك المذكرة كلًا من الصحفيين أعضاء المجلس؛ عمرو بدر, ومحمد سعد عبد الحفيظ, وجمال عبدالرحيم, ومحمود كامل, وحسين زناتى, ومحمد خراجة, وأيمن عبد المجيد, وحماد الرمحي,(18) تنفيذًا للمادة رقم (50) من قانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970, التي تنظم عقد الاجتماعات الطارئة لمجلس النقابة.

كما أعلنت النقابة عن توسطها لحل الأزمة عن طريق عقد جلسة تفاوض مشتركة بين الإدارة والمعتصمين, بحضور ممثلين عن نقابة الصحفيين, ووجه نقيب الصحفيين ضياء رشوان رسالة هامة إلى المعتصمين مفادها أن النقابة تقف مع المعتصمين وتدعمهم, وستواصل تفاوضها الجاد حتى حصول الصحفيين على حقوقهم المشروعة(19).

وردًا على تجاهل إدارة المؤسسة لدعوة النقابة, أعلن مجلس النقابة اعتزامه عقد اجتماعه الطارئ بخصوص أزمة ''التحرير'' في مقر الجريدة نفسها مع المعتصمين يوم الأربعاء الموافق 9 أكتوبر 2019, كما قامت النقابة بإحالة ناشر الجريدة ''أسامة خليل'' إلى لجنة التحقيق بالنقابة, ومنح إدارة التحرير مهلة حتى الثلاثاء الموافق 8 أكتوبر 2019, لحل كافة الأزمات والاستجابة لمطالب المعتصمين, وإنذار الصحفي محمد فوزي, رئيس التحرير, باتخاذ الإجراءات التأديبية إذا انتهت المهلة دون حل الأزمة, ودعت النقابة كل الصحفيين العاملين بجريدة التحرير إلى الانضمام فورًا للاعتصام باعتباره واجب مهني ونقابي ملزم.(20)

17- ميسون أبو الحسن, نقيب الصحفيين يعلن تضامنه مع معتصمي جريدة التحرير, بوابة الفجر, 14 سبتمبر 2019, آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

18- ميسون أبو الحسن, مذكرة لنقيب الصحفيين لعقد اجتماع طارئ بشأن أزمة التحرير, بوابة الفجر, 15 سبتمبر 2019, آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019, , متاح على الرابط

19- نقيب الصحفيين يتوسط لحل أزمة صحفيي جريدة ''التحرير''، المصري اليوم, 20 سبتمبر 2019, آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

20- الصحفيين" تحيل ناشر ''التحرير'' إلى التحقيق وتمهل الإدارة 6 أيام, مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام, 3 أكتوبر 2019, آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

واستنادًا إلى القرار السابق، أقام مجلس نقابة الصحفيين برئاسة ضياء رشوان، نقيب الصحفيين، اجتماعه يوم الأربعاء الموافق 9 أكتوبر 2019، بمقر جريدة التحرير، واتخذ المجلس عدد من القرارات من أهمها(21):

- لفت نظر الناشر أسامة خليل، لما بدر منه من خروج عن السلوك المهني ومخالفة اللوائح النقابية.
- توجيه الشكر للدكتورة غادة والي، وزير التضامن الاجتماعي، على موقفها الإيجابي الداعم للصحفيين.
- مخاطبة مجلس النواب، لتطبيق ما يراه ضروريًا لإعادة حقوق الصحفيين ضد انتهاكات النائب أكمل قرطام، مالك الجريدة.
- دعوة الصحفيين أعضاء مجلس النواب، لإعلان تضامنهم لدعم المعتصمين بجريدة التحرير.
- دعوة الصحفيين أعضاء الأحزاب السياسية المتحالفة مع حزب المحافظين، الذي يرأسه المهندس أكمل قرطام، لإعلان تضامنهم لدعم المعتصمين بجريدة التحرير.
- مخاطبة المنظمات الحقوقية لإعلان موقف واضح من السيدة إنجي الحداد، "المدافعة عن حقوق الإنسان"، ضد الانتهاكات التي قامت بها في حق الصحفيين.

وفي نفس السياق، وبعد تجاهل الصحفي "أسامة خليل" لقرارات النقابة، وتجاهله مواعيد التحقيق المقررة له من قبل النقابة، أعلن خالد ميري، رئيس لجنة التحقيق بالنقابة، ووكيل نقابة الصحفيين، تحويل الصحفي أسامة محمد خليل إلى هيئة التأديب الابتدائية بالنقابة والمطالبة بشطب اسمه من جداول النقابة ومنعه من ممارسة المهنة بشكل نهائي، وحتى كتابة هذه السطور لم يتم الإعلان عن القرار الرسمي للهيئة التأديبية(22).

وهنا يجب الإشارة إلى أن الصحفيين قاموا برفض تعيين الصحفي صلاح يحيى رئيسًا للتحرير بديلاً عن الصحفي محمد فوزي، وذلك بسبب انحياز "يحيى" إلى الإدارة منذ بداية الاعتصام وافتقاده لكل قواعد النزاهة الصحفية والإنسانية، حسب بيان المعتصمين بالجريدة(23).

وبشكل عام، قامت النقابة بالوقوف بجانب الصحفيين المعتصمين، واتخذت عدد من الخطوات التصعيدية للضغط على إدارة "التحرير" لحل الأزمة، وهو موقف جيد جداً من جانب النقابة، إذ أنها لم تترك الصحفيين وحدهم في مواجهة المؤسسة ومجلس إداراتها، ولكنها قامت بدورها كحصن يدافع عن الصحفيين ومستقبلهم، في مقابل تجاهل إدارة "التحرير" التي ترصدت بالصحفيين وتجاهلت قرارات النقابة وتوسطها لحل الأزمة. وأمام هذه النية المبيتة لمجلس إدارة التحرير يجب أن تقف النقابة كدرعاً قوياً صامداً يقاتل من أجل الصحفيين وربما يستلزم هذا الموقف أن تسلك النقابة طرق تصعيدية أخرى منها، إصدار التعليمات للصحف بعدم ذكر مسؤولي مجلس الإدارة بأسمائهم في الصحف أو نشر صورهم "نيجاتيف" كونهم أحد الجهات المعتدية على الحقوق الأساسية للصحفيين، كما يجب على النقابة أن تبذل جهودًا أكبر للضغط على مجلس النواب لتحريك الشكوى التي قدمها المعتصمين ضد المهندس أكمل قرطام، مالك الجريدة وعضو مجلس النواب.

وفي تلك المواقف والأزمات، يبرز دور لجنة التسويات بنقابة الصحفيين، التي يجب أن تتدخل وتتوسط لحل الازمة وأن تجلس مع الطرفين للوصول إلى حلول مرضية، بالتوازي مع قيامها بتوصية مجلس النقابة والاقتراح عليه صرف بدل بطالة للصحفيين لتعويضهم على وقف رواتبهم، كي يستطيعوا أن يستمروا في الاعتصام دون اللجوء لإنهائه بسبب عدم قدرتهم على التكفل بالتزاماتهم المالية.

21- قرارات مجلس نقابة الصحفيين بشأن "أزمة التحرير"، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 10 أكتوبر 2019،آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

22- نقابة الصحفيين تحيل "أسامة محمد خليل" إلى هيئة التأديب الابتدائية، بوابة أخبار اليوم، 30 أكتوبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 19 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

22- الصفحة الرسمية المتحدثة باسم معتصمي التحرير على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، منشور موثق لدى المرصد المصري للصحافة والإعلام، متاح على الرابط

خاتمة.

يندرج الاعتصام تحت مظلة الحق في التجمع السلمي الذي يكفل تجمع المواطنين بأي مكان عمومي للمطالبة بحقوقهم أو الدفاع عن قضاياهم أو التعبير عن رأيهم, وقد أقرته كافة المواثيق والدساتير فى العالم ولا يجوز وضع أية قيود على ممارسته أو تقويضه لأنه الآلية الاساسيه للتعبير والمشاركة فى المجتمع. وقد كفلت المادة 73 من الدستور المصري للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية غير حاملين سلاحًا من أي نوع, بإخطار على النحو الذى ينظمه القانون.

وفي إطار ممارسة هذا الحق؛ قام عدد من صحفيي التحرير بالاعتصام في مقر الجريدة اعتراضًا على أحد قرارات إدارة المؤسسة الصحفية. وحتى كتابة هذه السطور, لا يزال الاعتصام مستمرًا, ولا يزال مصير المعتصمين مجهولًا, ولكن الثابت في الموضوع, أن صحفيي التحريرلا يريدون التوقف عن الكتابة, وحتى إن كانت هذه المهنة اليوم لا تقدم الكثير لمن يمتهنها, فهم يخوضون تجربة تستحق الدراسة والمتابعة؛ يحاولون فيها التشبث بمهنتهم والتمسك بمستقبل مؤسستهم الصحفية على حد سواء.

حتى الآن؛ أفرزت هذه التجربة عدد من المواقف الهامة, التي يجب التوقف عندها, فلقد أظهرت قدرة الصحفيين على المقاومة وتمسكهم بالحد الأدنى لحقوقهم, فلقد اتخذ عدد كبير من الصحفيين من شتى المؤسسات الصحفية, موقفًا تضامنيًا مع المعتصمين, تحت غطاء النقابة التي دعمت الاعتصام بكل قوة, وهو ما يعبر عن وحدة الموقف ووحدة الهدف بين الجماعة الصحفية. كما قام المعتصمون بالتخطيط الجيد لاعتصامهم وتمسكوا بحقوقهم الشرعية وقاموا بإثبات كل حالات الانتهاكات عبر المسار القانوني من محاضر إثبات الحالة وتقديم الشكاوى لمكتب العمل ومخاطبة مجلس النواب.

وخلال الاعتصام, اتسعت المطالب وتحولت من مطلب فردي إلى مطلب جماعي يخص مهنة الصحافة ويدفع نحو تطورها وتنقيحها من المعيبات, حيث تم الكشف عن عدد من الادعاءات تخص عدد من القضايا التي تمتلئ بها المؤسسات الصحفية, وتم كشف الغبار عن عدد من حالات الفساد وإهدار أموال المؤسسات في أمور لا تمت إلى المهنة أو مصلحتها بصلة, وهو ما يستدعي من الجهات المعنية فتح التحقيقات في تلك الادعاءات وإثبات مدى صحتها من عدمها.

وفي النهاية؛ لا تحاول هذه الورقة الوصول إلى حكم مسبق على الاعتصام ومدى فاعليته وكيفية نهايته, ولا تهدف إلى تقديم توصيات الى الصحفيين المعتصمين, لأن هذه التجارب الميدانية ووعي الصحفيين وتراكم خبراتهم هو المسلك الوحيد الذي نستطيع من خلاله تقييم التجربة, ونقدها والتعلم منها بعد الوصول إلى نهايتها, إنما تحاول الورقة تسليط الضوء على تجربة الاعتصام, وتحاول أن ترسم للرأي العام صورة واقعية حول ما يحدث داخل أروقة مؤسسة التحرير.

EOJM

المـــرصد المصـــرى للصـــحافة والإعـــلام

Egyptian Observatory for Journalism and Media

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.